# مستخلص دراسة بعنوان:

**تصور مقترح تطوير نظام تمويل التعليم في ضوء الرؤية الإسلامية**

## محمد سلامة الغنيمي (باحث دكتوراة)

## بريد: m.311.salama311@gmail.com

## هاتف وواتساب: 01110979801

مازال التعليم أهم ما تمتلكه الدول وتعتمد عليه في النهوض الحضاري، وقوام إعمار الأرض وإصلاحها، ومع ذلك فإن تمويل التعليم: هو أهم مداخل تطويره والنهوض به، لكن مع شيوع فلسفة التعليم للجميع والإيمان بأنه حق من أهم حقوق الإنسان، تضاعف الطلب عليه، ومع التقدم التقني ارتفعت تكلفته، وقد صاحب ذلك أزمة اقتصادية طاحنة تئن منها جميع الدول، كل ذلك قد شكل أزمة تمويلية، دفعت المعنين بالتعليم والاقتصاد يُجدون في إيجاد حلول لهذه الأزمة، وهنا تبدو قضية الدراسة في وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم الحديث في ضوء الرؤية الإسلامية.

 وفي هذا الإطار، سعت الدراسة إلى الوقوف على تداعيات الأزمة، كما سعت إلى استعراض نظام التمويل الحالي في ضوء الرؤية الإسلامية وإدراك مدى فعاليته الحل الإسلامي للأزمة، كما سعت الدراسة إلى الكشف عن بدائل أخرى تتفق والرؤية الإسلامية.

 وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل الأزمة التمويلية الحالية، ووصف الرؤية الإسلامية لإصلاح الأزمة الحالية ووصف بدائل أخرى للتمويل.

 وقد توصلت الدراسة إلى أن التداعيات الاقتصادية بجانب زيادة الطلب على التعليم وارتفاع تكلفته قد شكلت عقبات كئودة أمام وفاء الدول - متقدميها وناميها - بمجانية التعليم، وأن الرؤية الإسلامية في التمويل تستطيع التوفيق بين فلسفة التعليم للجميع والتعليم مسئولية الجميع كل حسب ما وسعته طاقته، وأنها تراعي جميع الأطر كالعدالة وتكافؤ الفرص والاستيعاب وترشيد الاستهلاك، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الجهود المجتمعية الخيرية في التمويل، واستغلال إمكانيات المؤسسات التعليمية في أنشطة أخرى تدعم التمويل.

 وانتهت الدراسة إلى أهمية إعادة صياغة قوانين التعليم بحيث يتكفل كل طالب عن نفسه إن كان له مال أو يلتزم وليه عنه، في إطار ما تسعه إمكاناته، وأن تتكفل الدولة بمن لا ولي له، وكذلك بإتاحة الفرصة للتمويل الخيري التي لا تستطيع الحكومات الاستغناء عنه.

# Study summary entitled:

**A proposed vision for the development of the education financing system in the light of the Islamic vision**

 Education is still the most important thing that states possess and depend on in the advancement of civilization, and the foundation for the reconstruction and reform of the land. However, the financing of education is the most important entry point for its development and advancement, but with the spread of the philosophy of education for all and the belief that it is one of the most important human rights, the demand for it has doubled, and with progress The technical cost has risen, and this has been accompanied by a severe economic crisis from which all countries are moaning. All of this has formed a financing crisis, which has prompted those concerned with education and the economy to find solutions to this crisis, and here appears the issue of studying in reforming the modern education financing system in the light of the Islamic vision.

 In this context, the study sought to identify the repercussions of the crisis, and also sought to review the current financing system in the light of the Islamic vision and realize its effectiveness as the Islamic solution to the crisis. The study also sought to reveal other alternatives that are consistent with the Islamic vision.

 The study used the descriptive approach in analyzing the current financing crisis, describing the Islamic vision for reforming the current crisis and describing other alternatives for financing.

 The study concluded that the economic repercussions, in addition to the increased demand for education and its high cost, have formed major obstacles to the fulfillment of free education by countries - its advanced and developing - and that the Islamic vision in financing can reconcile the philosophy of education for all and education is the responsibility of everyone, each according to his capacity, and that it takes into account All frameworks such as justice, equal opportunities, absorption and rationalization of consumption, and the study found the importance of charitable community efforts in financing, and exploiting the capabilities of educational institutions in other activities that support financing.

 The study concluded with the importance of re-drafting the education laws so that each student takes care of himself if he has money or his guardian is committed on his behalf, within the framework of his capabilities, and that the state sponsors those who do not have a guardian, as well as providing the opportunity for charitable funding that governments cannot dispense with.

**تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في ضوء الرؤية الإسلامية**

# **أولا: الإطار العام للدراسة.**

## **المقدمة:**

 إن بداية القرآن الكريم بـ "اقرأ" تحدد مرتكز النهوض الحضاري ووسيلة التربية ومنطلق الثقافة والعلوم نحو اكتمال الخبرة البشرية التي تقتضي استعمار الأرض وإصلاحها من الفساد، فهكذا بدأ القرآن بمفتاح التعليم الذي هو مفتاح الخير كله الذي به توظف الطاقات وتوجه الرايات وتحدد الأولويات.

 وقد جعل العلم والتعليم فرض عين وجعل التخصص في فرع من فروع العلم فرض كفاية، وعبر عنه بالنفير كما هو النفير إلى الجهاد، حيث أن المشروع الحضاري الذي يتبناه الإسلام مسئولية الأمة جميعها أفراد ومؤسسات؛ لأن أي محاولة للنهوض والتنمية من خارج التربية هي استنزاف للوقت والجهد والمال، حيث أن تاريخ الأمم وتجارب الشعوب قديما وحديثاً أكدت أن معامل التربية والتعليم هي المكان الأوحد الذي بإمكانه نجاح تجارب النهوض والتنمية، ولا أجد غضاضة في أن أسطر بأن: التربية هي التنمية بكل أبعادها.

 ورغم ذلك جاء حصاد أكثر من قرن من التعليم النظامي الحديث:

 رغم أنه حقق أقل نسبة في أمية القراءة والكتابة في التاريخ البشري، مع ذلك لم يحقق المأمول منه حيث:

* زادت أمية الوعي والإدراك بنسب غير مسبوقة.
* زادت نسبة الفساد بين المتعلمين في مجالات لم يكن يتوقع لها ذلك مثل الطب والتعليم.
* تفككت منظومة القيم واتهمت العادات والتقاليد.
* زادت نسبة النمطيين في الخريجين وندرت نسبة المبتكرين.
* تفوقت نسبة السطحيين من الخريجين على المتعمقين.

 والمحصلة النهائية ما زالت أوطاننا تئن من التخلف والاعتماد على غير أبنائها في ضرورياتها وحاجاتها فضلاً عن التكميليات.

 ولا شك أننا نظامنا التربوي أصبح هو الداء وهو الدواء، وكل محاولات إصلاحه صارت عديمة الجدوى؛ لأنه أصبح كالثوب الذي قد بلي وخلق واتسعت خروقه على راقعها، ولا مناص من بناء نظام تربوي يتخذ من أصولنا الإسلامية أسسا يبني عليها مستقبله من خلال نظاماً تربوياً بطراز عصري، مطلي بملاط الحضارة الإنسانية ومزخرف بمنجزاتها، أما الإبقاء على نظام مر عليه قرابة قرن من الزمان مع بعض الجهود الإصلاحية له، فهو ضد طبيعة الكون في التغيير والتجديد الذي لا يتوقف إلا بالموت والفناء.

 إن التربية النهضوية هي التي تصرف جل جهودها في بناء نموذج قوي في أصوله راسخ في ثوابته، وما تبقي من جهد تصرفه في الترميم والتحصن.

 ولا شك أن أهم ميادين الإصلاح والتجديد التربوي في التمويل الذي يمثل العمود الفقري للعملية التعليمية، وبدونه لا تستطيع التربية النهوض فضلاً عن التطوير والمنافسة، ورغم ذلك يمثل التمويل أكبر العقبات أمام الدول النامية في سعيها نحو التطوير واللحاق بالدول المتقدمة، وبالخصوص تلك التي تنظر إلى المؤسسات التربوية باعتبارها خدمية وليست منتجة.

ويعد تمويل التعليم من أهم المعايير التي تبين نوعية العلاقة بين الدولة والتعليم والفلسفة التي تقوم عليها ومداها ودرجاتها. (علي، 1993م)

 وفي إطار تزايد الطلب على التعليم بشكل مضاعف مع ما يمر به العالم من أزمات اقتصادية طاحنه أنَّت منها الدولة المتقدمة ذاتها، مع ارتفاع كلفة التعليم؛ نظراً لإدخال أدوات ووسائل حديثة مرتفعة الكلفة مع اعتماد طرق وأساليب تدريسية أعلي تكلفة من السابق، كل ذلك قد أجبر الدول المتقدمة وغيرها إلي التخلي النسبي عن سياسة مجانية التعليم التي اعتمدتها الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وأخدت تبحث عن حلول وبدائل لهذه الأزمة الطاحنة.

وإذا كانت الدعوة ملحة في معظم دول العالم لترشيد الإنفاق على التعليم، إلا أن هذه الدعوة تصبح أكثر إلحاحا ووضوحا في دولنا العربية نظرا لظروفها الخاصة، فمعظمها إما أن يكون وافر الدخل بحيث يغري هذا بالإسراف، وإما على العكس من ذلك مما قد يوحي بالتقتير الشديد وكلا النهجين ضار بالمسار التعليمي. (علي، مستقبل تعليم الأمة العربية، 2009م)

## **قضية الدراسة:**

 مهما كانت كفاءة مدخلات العملية التعليمية ومهما توافرت من إمكانات بشرية وفنية في العملية التعليمية فلن تجدي في ظل أزمة التمويل؛ لأنه الوقود الذي يحرك هذه الإمكانات والقدرات البشرية والفنية.

 إن أول خطوة في اتجاه سياسة تعليمية صحيحة ونشيطة هي حل مشكلة التمويل التي هي شرط ضروري وإن كان غير كاف للبدء في طريق الإصلاح (عمار، 1996).

 لذلك يعتبر هذا التحدي من أخطر التحديات التي تواجه الإصلاح التربوي المنشود، حيث أن الميزانيات المخصصة للتعليم لا تفي بالاحتياجات، فلا زال ما ينفق على المتعلم سنوياً 130دولار تقريباً في رحلة التعليم الأساسي في مصر بالمقارنة بما ينفق في اليابان 6960 وفي أمريكا 4764، وفي السعودية 1338 وفي تونس 290 دولار سنوياً (شحاتة، 2007م).

 والرؤية الإسلامية قد جاءت بخمائر جاهزة للنهوض في مختلف المجالات، وأصول ثابته تصلح لكل زمان ومكان فمن ضمن الحري بناء ونحن نتحرى النهوض بنظامنا التربوي أن نعالج أخطر قضاياه وفق الرؤية الإسلامية.

 **وهنا تتبلور الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:**

**ما التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في ضوء الرؤية الإسلامية؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مبررات التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم؟
2. ما الأطر التي تحكم تمويل التعليم الحديث؟
3. ما منطلقات الرؤية الإسلامية في تمويل التعليم؟
4. ما التصور المقترح في تطوير تمويل التعليم الحديث من خلال الرؤية الإسلامية؟
5. ما البدائل التي يطرحها الإسلام لتمويل التعليم الحديث؟

## **أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. استجلاء إسهامات التربية الإسلامية في معالجة قضية تمويل التعليم.
2. إبراز جهود وإسهامات فقهاء وعلماء المسلمين في الفكر التربوي.
3. تقديم آليات مقترحة لتمويل التعليم تنبع من الخبرة الإسلامية وتنسق مع الحياة المعاصرة.

## **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

 للدراسة الحالية أهمية نظرية وتطبيقية، فمن الناحية النظرية هناك ندرة في الدراسات التي تناولت قضية تمويل التعليم وفق الرؤية الإسلامية، ومن الناحية التطبيقية:

1. تقدم الدراسة مجموعة من الأفكار الإصلاحية والآليات المقترحة التي يمكن الاستفادة منها في حل مشكلة تمويل التعليم.
2. تزويد المؤسسات التربوية بالمعرفة الإسلامية فيما يتعلق بتمويل التعليم.
3. تلبية توصيات المؤتمرات والبحوث التي تدعو إلى العناية بالاتجاه الإسلامي في تشييد البناء التربوي.
4. تسهم الدراسة في إضافة إطار فكري يلقي الضوء على الاتجاهات الإسلامية في نحو التعليم وتمويله.
5. تنمية الاتجاهات التربوية الصحيحة من خلال الرجوع إلى فكر الأمة التربوي والأخذ به وتطبيقه.

## **منهج الدراسة:**

 وسوف يأخذ الباحث **بالمنهج الوصفي**: للإجابة على الجانب التحليلي للدراسة، حيث سيتم مسح الأدب المتعلق بالدراسة وتحليل البيانات وتصنيفها؛ للتعرف على محاور الدراسة واستقراء الدلالات التي تحقق المعاني التي تستهدفها تلك المحاور، ثم القيام بترتيب محاورها ومباحثها الفرعية بصورة تستوعب ملامح الدراسة وبما يحقق أهدافها.

 **والمنهج الاستنباطي** وذلك لاستنباط أهم النصوص التي تحدد الرؤية الإسلامية في تمويل التعليم، واستنتاج ذلك من المسح الوصفي السابق، حيث يتم مسح الأدب السابق وجملة المصادر والمراجع التي تناولت تمويل التعليم بغرض استقراء تلك التوجهات المرتبطة بتمويل التعليم من جانبها التربوي.

وتسير وفق الخطوات التالية:

1. **مصطلحات الدراسة:**
2. **تمويل التعليم:**

 **يعرف التمويل لغة:** كلمة مشتقة من المال وأصل المال مول ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتمول الرجل صار ذا مال و (مول) غيره (تمويلا) (الرازي، 1995م، صفحة 766). ومن هنا فإن تمويل الشيء تقديم ما يحتاجه من مال، والممول هو صاحب المال الذي يتصدي للتمويل سواء أفراد أو جهات.

**والتمويل اصطلاحا:** عرفه هندي: بأنه تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي. (هندي، 1986م، صفحة 187) وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه: مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع. (حميد، 2000م، صفحة 16) ومصطلح التمويل هنا لا يقتصر على توفير المال فقط إنما يشمل الوسائل والإجراءات التي بها يستجلب وينفق المال.

**مفهوم تمويل التعليم إجرائيا:**

 هو عملية توفير الدعم المادي للنظام التعليمي اللازم لتحقيق أهدافه مع القدرة على توظيفه بما يحقق أكبر نسبة فائدة وأقل نسبة هدر.

1. **تصور مقترح:**

 نعني به دراسة موضوع ما من أجل الوصول إلى بناء فكرة جديدة أو استحداث حل جديد، أو تعديل وتطوير أمر واقعي، من خلال توجيهات التربية الإسلامية. (الزهراني، 2013م)

1. **مفهوم الرؤية الإسلامية:**

 هو السياق النظري الضمني الذي ستتداول فيه محاور الدراسة، حيث أن قضية تمويل التعليم قد تناولتها سياقات متنوعة وفق رؤى وخلفيات نظرية متباينة، ومن ثم فهو: المحتوى الإجرائي والتربوي الذي تتضمنه الأفكار والتوجهات والأصول الإسلامية في تمويل التعليم.

# **ثانيا: أزمة تمويل التعليم ومبررات التصور المقترح.**

 أدرك العالم أهمية التعليم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وأهمية دوره في ازدهار الأمم وتقدمها، فاعتمدت معظم الدول فلسفة التعليم للجميع ومن ثم اعتمدت سياسة مجانية التعليم للجميع، وقد كانت تلك السياسة مناسبة لذلك الزمان بما يحمله من ظروف دعت الدول للأخذ بهذه الفلسفة، لاسيما بعد تحرر معظم الدول من قبضة الدول الاستعمارية الكبرى مع محاولاتها اللحاق بركب الأمم المتقدمة بعد عقود من التخلف والحيلولة دون التعليم من قبل الدول الاستعمارية، مع ما صاحب هذه الفترة من ضعف الإقبال على التعليم وزيادة نسبة الأمية مع الحاجة إلى متعلمين لوظائف الدول المتخلفة ومع ذلك وفرة في خزينة الدول تمكنها في ذلك الحين من الانفاق على التعليم.

 ومع ذلك لا تثبيت الأحوال، فالتغيير هو الحقيقة الثابتة في هذا الكون، يستجيب لها كل من تظله السماء أحياء أو جمادات إلا الأموات، والقوة حليفة من يتماهى معه ويحدثه، أما من يقف أمامه فإن طوفان التغيير يجرفه لا محالة؛ لذلك لابد من مراعاة التغيير في أنظمة الدولة لا سيما التعليم وذلك كل أربعين عاماً حيث عمر الجيل.

 وإذا كانت فلسفة مجانية التعليم مناسبة مع عقود مرت، فإنه قد طرأت تحديات كثيرة على المجتمع الدولي والمحلى أدت إلى صعوبة الوفاء بهذه الفلسفة على الوجه الذي يحقق طموحات الدول من التعليم، ويمكن حصر أبرز هذه التحديات في الآتي:

1. **تزايد الطلب على التعليم:**

لقد نما الطلب على التعليم نمواً هائلاً، منذ الخمسينات في البلدان المتقدمة، وبعد هذه الحقبة بقليل تزايد الطلب أيضا في معظم البلدان النامية بعد استقلالها، إلي حد الانفجار في معظم الأحيان ولقد أسهمت العوامل الديمغرافية، فضلاً عن توسع طموحات الأسر، فشهدت أعداد المسجلين ارتفاعاً خارقاً، وهذا التوسع الهائل قد ترافق مع مجهود مالي ضخم لصالح التربية، فقد شهدت الميزانيات العامة للتعليم ارتفاعاً شديداً وقد ظل هذا التزايد حتي عقد الثمانينات فقد حدث انعكاس واضح في الاتجاه، بحيث عمدت غالب البلدان إلى إبقاء مجهودها العام لصالح التعليم على حاله دون زيادة وإما إلي خفضه، علما بأن الحالة الثانية هي الغالبة (وتيسري، 1991م)

1. **الركود الاقتصادي:**

مع زيادة الإقبال على التعليم قد صاحبه ركود اقتصادي عالمي، لاسيما بعد الأزمة النفطية الأولي في منتصف السبعينيات، وقد كان لهذا الركود تأثيرات أربعة كبري على اقتصاد البلدان النامية خصوصاً، هي: انخفاض المبادلات التجارية، ازدياد الديون، تصلب شروط التمويل، وانخفاض المساعدة الرسمية للتنمية، لهذه الأسباب انخفضت القدرة على تمويل برامج التنمية التربوية. (ليون، 1986).

 وقد كان لتباطؤ النشاط الاقتصادي تأثير على الإيرادات الضرائبية، من جهة ثانية، ثمة نفقات مزاحمة -تعويضات البطالة، والزراعة، والصحة، وخدمة الدين الخارجي وأحياناً النفقات العسكرية- كادت أن تتغلب على قطاع التربية. (وتيسري، 1991م، صفحة 312)

1. **ارتفاع تكلفة التعليم:**

كان التعليم في السابق يعتمد على الطريقة التقليدية البسيطة، لكن مع التقدم العلمي والتكنولوجي، اعتمدت أساليب تدريس غير تقليدية تعتمد على مشاركة الطالب في العملية التعليمية وبالتالي تحتاج إلى وقت أطول وعدد أقل ووسائل أكثر وكل ذلك يقتضي تكلفة أكبر، وفي الوقت ذاته أدي التقدم التكنولوجي المذهل إلى ارتفاع التكلفة نظير دخوله في العملية التعليمية في مختلف جوانبها، فلم يعد التعليم بمنأى عن الأدوات التكنولوجية التي تحسن من العملية التعليمية.

1. **أزمة الثقة:**

أدي شيوع نظرية اعتبار التربية استثمار ذو مردود عال في الخمسينات والستينات، إلى التوسع في التربية وزيادة المخصصات المالية لهذا القطاع، لكن سرعان ما أخذ المعنيين يشككون في قدرة النظام التعليمي على إنتاج خريجين يستجيبون لاحتياجات سوق العمل، واتهم النظام التعليمي بالنقل والتقليد للمستعمر لا سيما في الدول النامية، كما أن النظريات الاقتصادية الجديدة قد طعنت في قدرة صانعي القرار وإرادتهم السياسية في تخصيص الموارد تبعاً لتفضيلات اجتماعية، كل ذلك قد وجه نظرة نافذة إلى التربية وتحفظ أكبر حيال زيادة المساهمة المالية العامة لتنميتها وتطويرها، الأمر الذي زاد الأزمة المالية حدة وتفاقماً. (وتيسري، 1991م، صفحة 312)

ويرجع التشكيك في علاقة التربية بنظرية رأس المال البشري إلى ست عوامل هي: بطالة الخريجين، وهجرة اليد العاملة المؤهلة، وهاجس الشهادات بدلاً من التأهيل المناسب، والميل إلى التأهيل الزائد عن الحد، ووجوه التفاوت القائمة داخل الأنظمة المدرسية في تحقيق الأهداف المبتغاة، وعيوب اشتغال سوق العمل. (ليون، 1986)

ولا شك أن العامل الأخير هو الأخطر على الاطلاق؛ لأنه ينظر إلى التعليم نظرة مادية كسلعة تباع وتشتري، وربما هذا الذي أدي بالإنسان إلى تدمير بيئة وإفساد الأرض بالعلم من أجل المادة بدلاً من تسخير العلم لإعمارها وإصلاحها، كما قدم الله آدم للملائكة بعد أن توقعت منه الافساد.

وقد أدت هذه التحديات إلى الحد من الانفاق على التعليم في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن ثم سعت الدول من خلال إجراء المزيد من البحوث والدراسات المعنية باقتصاديات التعليم إلى البحث عن بدائل لتمويل التعليم وتخفيف العبء عن الحكومات.

# **ثالثا: الرؤية الإسلامية والأطر التي تحكم تمويل التعليم الحديث.**

حدد المعنيين باقتصاديات التعليم عدد من الأطر والمبادي التي تحكم عملية تمويل التعليم في العصر الحديث بظروفه وملابساته الراهنة، نتعرض لبعضها في إطار الرؤية الإسلامية.

1. يري البعض تخفيض تمويل التعليم دون الإضرار بالجودة ومبدأ تكافؤ الفرص للجميع.

والرؤية الإسلامية لا تخرج عن هذا الإطار بل تزيد عليه حيث أن قيم الإحسان في الرؤية الإسلامية تفرض على المسئولين الاتقان بلا إسراف أو تقتير، سعيا نحو الكمال من منطلق دنيوي (قضاء) وأخروي (ديانة)، بخلاف الجودة في الفكر المعاصر التي تكون من أجل قيم تنافسية هدفها التفوق على الآخرين من أجل مكاسب دنيوية، ولا تخلوا من الضغائن والأحقاد أما الإحسان فمن مقتضياته مساعدة الآخرين لتحقيق أهدافهم النبيلة.

1. يري البعض أن التمويل يؤطر بتحقيق الكفاية، بحيث تحسب نسبة التسجيل في المراحل التعليمية مقارنة بالفئة العمرية المناظرة وكذلك الموازنة بين تعليم الذكور والإناث وتعليم الكبار.

 والنظرة الإسلامية تفرض على الجميع السعي لتحصيل القدر المفروض من التعليم على النحو السابق تفصيله، وكما قال أحمد: من المحبرة إلى المقبرة، ولا تفرق بين ذكر وأنثي في إطار مسئولياته ودوره في الحياة وذلك بلا إفساد، والرؤية الإسلامية تحرم التفرقة في التعليم وعدم مراعاة تكافؤ الفرص، وقد قيل لولا أبناء الفقراء لضاع العلم، وقد كان كبار علماء السلف من الموالي، تجلس لهم الخلفاء والأمراء والأعيان والفقراء بلا تفرقة، فالمسجد متاح للجميع والأولوية للسبق وليس للمنصب أو العرق أو اللون، وكذلك سارت المدارس الإسلامية.

1. ويري البعض أن تمويل التعليم ينبغي أن يكون في إطار الكفاءة والتوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

 يؤكد حديث المسئولية السابق بمسئولية الجميع فالكل راع والكل مسئول عن رعيته ديانة وقضاء، فقد رغب الإسلام ورهب من شأن الحفاظ على المال العام وعدم إهداره.

1. وذهب البعض الآخر إلى أن تمويل ينبغي أن يحقق العدالة في توزيع عبء التمويل بين فئات المجتمع.

 والرؤية الإسلامية قد عنيت بهذه الأمر أيما عناية، فقد كفلت حق الفقير في التعليم كما الغني، ودفعت الجميع نحو التعلم سواء تعليماً أو تعلماً.

**وقد حدد البنك الدولي الأطر التي يجب أن يتم تمويل التعليم في ضوئها من خلال تقرير له صدر في عام 1995م بعنوان:** أولويات واستراتيجيات التعليم على النحو التالي: (الشربيني، اتجاهات حديثة في تمويل التعليم، 2007)

1. التحكم في مؤسسات التعليم من خلال أسس ومعايير اختيارية.
2. إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم.
3. إعطاء مؤسسات التعليم استقلالية كافية وتنويع مصادر تمويلها.
4. البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم خارج مصادر الميزانية الحكومية.
5. فرض رسوم دراسية يدفعها الطلاب تغطي تكلفة الدراسة بالكامل.
6. تقديم قروض ومنح دراسية لتمكين الطلاب المؤهلين من مواصلة دراساتهم.

والواقع أن هذه الأطر التي يتبناها البنك الدولي تنطلق من مفهوم ضيق يركز على تحقيق أعظم فائدة ممكنة من خلال أقل النفقات وهذا الأمر يعني اختزال أهداف التعليم التي تشمل أموراً أخري غير العوائد الشخصية التي يحصل عليها المتخرجون من هذا التعليم، ومنها:

* تعزيز الهوية.
* تحقيق الولاء والانتماء.
* الاسهام في تقرير مصير الأمة وأمنها الاجتماعي والثقافي.

# **رابعا: الإسلام وتمويل التعليم والتصور المقترح في ضوء الرؤية الإسلامية.**

 الرسالة الإسلامية تربوية في مجملها، فقد جاء الإسلام ليخرج الإنسان من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، كما ذكر ذلك ربعي بن عامر لرستم يوم القادسية، ومع ذلك فإن أمتنا ما زالت تؤتي من قبل التربية، والسبب يرجع إلى غياب التجديد في هذا الميدان الحيوي، فبعضهم يري التجديد هو التقليد الأعمى للآخر المتقدم، وبعضهم لا يري إلا التراث بعجره وبجره، وما زال الكثير من بني جلدتنا يظن الإصلاح في غير التربية.

 والأمة بحاجة إلى مزيد من الدراسات المتخصصة التي تنطلق من ثوابت الوحي التربوية مستوعبة خبرات الماضي وتجارب السابقين، واقفة على منجزات الحضارة المعاصرة مع فهم عميق للواقع بظروفه وملابساته، ثم إعمال الفكر بمنهجية علمية إسلامية متجردة؛ للوقوف على آليات التجديد التربوي التي تناسب الواقع الحالي، وذلك في جميع جوانب العملية التعليمية لاسيما التمويل: العمود الفقري لها الذي يخرج منه باقي جوانبها.

 ورغم أهمية قضية تمويل التعليم وضرورة التجديد فيها وإعادة صياغتها، إلا أنها من القضايا الشائكة والتي يتردد صانعي القرار من الاقتراب منها؛ نظراً لما تحيطه جماعات الضغط والمصالح عليها من هالة تمنع أي أحد في معظم الدول من المساس منها.

 والإسلام كآخر الأديان السماوية قد جاء بشريعة خاتمة صالحه لكل زمان ومكان، وما يجعلها تمتلك هذه المزية عن غيرها أنها فصلت فيما لا يتأثر بتغير الزمان والمكان وأجملت فيما يتأثر بتغير الزمان والمكان، لذلك تمثل هذه الشريعة خمائر جاهزة للنهوض وأصول ثابتة صالحة لأي بناء، ومن هذا المنطلق ستعرض الدراسة هذه القضية على الإسلام، من خلال المحاور التالية:

1. **حكم التعليم في الإسلام:**

اهتم الإسلام بالتعليم اهتماماً بالغاً وارتقي فيه مرتبة لا تداينها مرتبة، فقد جعله النبي صلي الله عليه وسلم ثمناً للحرية والفكاك من الأسر، كما فعل مع أسري بدر، وقد جاءت أول آيات القرآن آمرة بالقراءة - وسيلة العلم وأهم أدواته- ثم أقسم بالقلم وما يسطر فيه، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن مجالس العلم تحفها الملائكة وتغشاها الرحمة وتتنزل عليها البركات، كل ذلك أضفي على التعليم في الإسلام قداسة تدفع الجميع لاحترامها والتزود منها، فسمت منزلة العلماء وطلاب العلم في نظر العامة والحكام.

وفي هذا السياق وتأسيساً على الكثير من النصوص الصحيحة والصريحة التي تأمر بالعلم وتحث عليه، قد ذهب المحققين من العلماء إلى أنه من العلم ما هو فرض عين على كل مسلم أو مسلمة ومنه ما هو فرض كفائي إذا حصله البعض سقط الحكم عن الباقين، والعلم الذي هو فرض عين هو ما لا تقوم حياة صاحبة إلا به وتصلح آخرته إلا به، وهو بهذا تعلم الفرائض من العبادات وأصول الاعتقاد وفرائض الشرائع التي تعني صاحبها كمثل أحكام المعاملات المالية للتجار، وأحكام القضاء للقضاة وهكذا، أما العلم الكفائي: فهو ما تقوي الأمة به وتضعف بزواله، كالحرف والصنائع المهمة لقيام الجماعة، والتخصصات العلمية الضرورية لقيام المجتمعات اليوم.

 ونظراً لبساطة الحياة في الصدر الأول من الرسالة وما تعاقب عليها من قرون، لم تنشأ أماكن خاصة بالتعليم، حيث كانوا يكتفون بالمساجد آنذاك وأماكن الصنائع وغيرها، ولا يعد ذلك دليلاً على عدم فرضية التعليم في الإسلام سواء العيني والكفائى.

 أما تعليم الطفل المميز فقد أوجب الفقهاء بما اعتمدوا عليه من نصوص على أولياء الطفل تعليمه ما يحتاج إليه في دنياه ويستقيم به دينه عند البلوغ، فقد قال ابن مفلح في الفروع: مذهب الشافعي: أن تعليم الأب وسائر الأولياء ما يحتاجه الابن لدينه يجب. قال الشافعي، وأصحابه: وكذا الأم لعدم الأب، وكذا قال المرداوي في منظومة الأحكام، والسفاريني في شرحه لغذاء الألباب، وجاء في الموسوعة الفقهية ما نقله الرافعي عن الأئمة من وجوبه على الآباء والأمهات، وهنا ما صححه النووي. ودليلهم أغلظ آي القرآن الكريم التي جاءت بالأمر بالتربية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ‌وَأَهۡلِيكُمۡ ‌نَارٗا﴾ {التحريم: 6}، والتي فسرها على ومجاهد وقتاده بالتعليم.

 وقد جعل الشارع الحكيم للطفل ولياً أوجب عليه رعايته، ويدخل ضمن هذه الرعاية الرعاية التعليمية، فمن صلاحيات الولي: التعليم والتثقيف في المدارس. (الزحيلي)

1. **الدولة والتعليم:**

بعد أن فصلنا حكم التعليم في الإسلام ينبغي أن نتطرق إلى علاقة الدولة متمثلة في إمامها عن التعليم قبل الخوض في إلزامية التعليم.

تحدث العلماء عن واجبات الإمام بمقتضي صفته في وكالته عن الأمة لرعاية شؤونها، وجعلها الماوردي في الأحكام السلطانية عشرة أشياء، تتلخص في: حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه السلف، وتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين لتحقيق العدل ومنع الظلم، وحماية الوطن من الفتن وإقرار الأمن، وإقامة الحدود لصيانة محارم الله، وتحصين الثغور وحراستها من العدو، والجهاد لمن يعادي الإسلام ويقف في طريق الدعوة، وجباية الفيء والصدقات أي تدبير موارد الدولة، وتقدير العطايا والاستحقاقات في بيت المال، واختيار الأكفاء من العاملين، ومراقبة تنفيذ الأوامر ومتابعة سير العمل في الدولة، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة فقد يخون الأمين ويغش الناصح (الحق، 2014).

هكذا تبدوا علاقة الدولة التي يمثلها الإمام بالتعليم إدارة وتنظيم، كما سبق الإشارة إلي بساطة المادة العلمية في بداية الرسالة، فلم يستدعي الأمر أكثر مما فعلته دولة الإسلام في عصر النبوة، فقد كان النبي يعلم أصحابه في دار الأرقم قبل الهجرة، وبعد الهجرة اتخذ من مسجده معهداً للتعليم بجانب أدوار المسجد العبادية والاجتماعية والسياسية، وأرسل الرسل لتعليم المسلمين الجدد في مختلف الأرجاء، فلم يستدعي التعليم أن يتضمن محتواه تعليم القراءة والكتابة، فلم تتطلب بساطة الحياة في ذلك الحين أن يكون تعلمها فرض عين، فقد كانوا يعتمدون على الحفظ أكثر من التدوين نظراً لظروف الحياة آنذاك التي تستدعي ملازمة العصي للعاتق وعدم التوقف عن الترحال بحثاً عن الكلأ والماء، وقد مُنع تدوين الحديث في الصدر الأول حتي لا يلتبس الحديث بالقرآن.

 ولقد ظلت مسئولية الدولة عن التعليم محدودة طوال العهود التالية للعهد الأول، إلى أن بدأت تظهر الدولة للوجود في حياة هذا التعليم بدءا من أواخر القرن الثاني الهجري كشريك في العمل التعليمي، ولتكمل نقص تراه فيه، كإنشاء الخليفة المأمون لدار الحكمة في بغداد سنة 198ه، أو لوقف خلل ما تراه يحدث فيه، كما فعل الوزير السلجوقي نظام الملك، حين أنشاء المدرسة النظامية في بغداد سنة 458ه لوقف التمدد الشيعي آنذاك، ثم تطورت بعده المدارس بتطور الحياة وتعقدها، حتى أصبحت كالمساجد، وتنوعت بحسب وثيقة الوقف على المدرسة (عبود، 2007).

قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته: الإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته..." (البخاري، 1422هـ)

 من خلال الحديث السابق والعرض السابق، يتضح أن التعليم في الإسلام مسئولية جماعية، والتقصير في القدر المفروض فرضاً عينياً يأثم صاحبة قضاء وديانة، فالبالغ مسئول عن تعليم نفسه والطفل يسئل عنه وليه بمقتضي أحكام الولاية على النفس والمال، كما تُسأل الدولة عن توفير هذا التعليم وتنظيمه وإدارته، وإن كان هذا الأمر غير ملاحظ قديماً، حيث كانت تفي بذلك خطب الجُمع والمناسبات ودروس المساجد، أما الآن وقد تفجرت المعارف وتضاعفت وتعقدت حياة الناس بفعل التكنولوجيا والآلات المعاصرة، فلابد أن تضطلع الدولة بدورها في توفير المؤسسات العلمية المؤهلة لكفاية حاجات الأمة من العلم ثم بعد ذلك تحاسب المقصر بحسب تقصيره.

1. **إلزامية التعليم:**

 إذا نظرنا إلى تقسيم الشرع للمراحل العمرية فسنجده ينظر إلى الطفولة المبكرة (غير المميزة): وهي ما دون السابعة، على أنها مرحلة اللعب والاحتواء العاطفي، أما مرحلة الطفولة المميزة: فهي مرحلة التعليم والتأديب، حيث يتمتع الطفل فيها باستقلال شبه كلي عن الآخرين، وتعد هذه المرحلة إعداد وتأهيل لمرحلة التكليف التي تليها عند البلوغ، حيث يتعلم فيها الطفل مهارات العمل ومبادئ العلوم ويتلقى فيها العادات والتقاليد الاجتماعية؛ لذلك قال النبي صلي الله عليه وسلم: "علموا أولادكم الصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر" (النسائي)، فجمع الحديث بعد أن حدد بداية المرحلة بين التعليم والتأديب (الغنيمي، 2021، صفحة 107).

 وبعد الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي المذهل والحياة الرقمية التي يعيشها الناس زاد القدر الواجب تعلمه على جميع أفراد الأمة فضلاً عن الفرض الكفائي، ومن ثم من حق الدولة أن تلزم ولي الطفل المميز والصبي البالغ بتحصيل هذا القدر ومحاسبته عليه، انطلاقاً من مسئوليتها عن الأمة التنظيمية والإدارية، لاسيما وقد تطورت وسائل التعليم وطرائقه بحيث يحتاج إلى متخصصين من خلال المدارس الحديثة أو غيرها، وعلى عموم الرعية الطاعة، فقد نص العلماء على أن لولى الأمر تقييد المباح اذا كان في ذلك مصلحة عامة، ولا يجوز للرعية المخالفة، ومع ذلك الدولة فإن هنا لم تقيد المباح إنما تفرض على الناس ما فيه مصلحتهم في دنياهم وأخراهم.

 وعلى الجانب الأخر يعد التعليم الحديث من الحاجيات التي يلحق بالفرد العنت عند فقدها والمجتمع الضرر بفواتها، وسبل الحياة المعاصرة مرتبطة بالشهادات التي تؤهل لكثير من ضروريات الحياة المعاصرة والتعليم غير النظامي غير معترف به، والشخص الذي تخلف عن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الحديثة بلحقه من العنت والمشقة ما لا قبل له به.

 وتأسيسا على ما سبق يصير من حق الدولة وفق مسئوليتها أمام الله وأمام شعبها أن تلزم رعاياها بقدر من التعليم، يضمن لأفراد الرعية تحقيق الضروريات والحاجيات، أما التحسينات فلا يحق لها أن تلزم جميع رعاياها به.

1. **الإنفاق على التعليم:**

إذا كان الإسلام قد فرض على المسلمين قدراً من العلم، وإذا كان من حق الدولة وفق ذلك أن تلزم رعاياها بقدر من التعليم النظامي، فمن المسئول عن الإنفاق على التعليم من المنظور الإسلامي؟ أهي الدولة؟ ام هم الأفراد؟ أم هو شركة بين الجانبين؟

 **انطلقت الرؤية الإسلامية في تمويل التعليم من أمرين:**

1. قداسة العلم ذاته وفرضية تحصيله على من لم يحصله وحرمة كتمان شيء من العلم، وقد دعم هذا الاتجاه العديد من النصوص الشرعية والمواقف النبوية، مثل قوله تعالى: **﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ ‌مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ ﴾** {آل عمران: 187}، وقوله صلي الله عليه وسلم: " من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة".
2. العمل التطوعي رغبة في الثواب، حيث قال صلي الله عليه وسلم: " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: ... أو علم ينتفع به، وقال: "من دعا إلى هدي كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن هنا أخذ العلماء القاعدة العامة التي نصها: أن كل من أعان شخصاً في طاعة من طاعات الله، كان له مثل أجره، من غير أن ينقص ذلك من أجره شيئاً.

وفي هذا السياق كان تمويل التعليم الإسلامي يعتمد على المبادرات الفردية في المقام الأول، فلم تكن الدولة تنفق من بيت المال على التعليم، وإنما الإنفاق يتأتى عن طريق جهود تطوعية من القادرين مالياً، وإذا شارك في هذه الجهود، خلفاء وسلاطين وأمراء فمن جيوبهم الخاصة لا من خزانة الدولة (على س.).

 وما ترويه كتب السير عما فعله الرسول صلي الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون المهتدون من بعده بهذا الخصوص، لا يشذ عن هذه القاعدة، حيث يروي أن الرسول صلي الله عليه وسلم أبقي معاذ بن جبل رضي الله عنه بمكة بعد الفتح ليفقه الناس في الدين ويعلمهم القرآن.. ثم بعثة قاضياً إلى اليمن وهكذا فعل الخلفاء الراشدين من بعده، وقد كان عمر يختار عماله على الأمصار على أساس قدراتهم أن يكونوا معلمين كذلك، وبذلك أرسي في الحياة الإسلامية العامة مبدأ التعليم والتعلم، ومبدأ الاحتساب، مما فتح الباب واسعاً للاحتساب، فكانت الأوقاف التي أوقفها الخيرون على أعمال الخير، وكان الاحتساب في التعليم بابا واسعاً منذئذ وحتي اليوم (عبود، 2007، صفحة 134).

 ومن هنا يتضح لنا أن الدولة لم يكن من مهامها تاريخياً ولا شرعياً تمويل التعليم عن الجميع، بل كان مسئولية جماعية، يضطلع بها الجميع، فقد ذكر ابن عابدين في تنقيح الفتاوي الحامدية: أنه تلزم على المسلمين كفاية طالب العلم إذا خروج للطلب؛ حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الزكاة إذا امتنعوا عن أدائها.

 وأفتي القصري المالكي باستحقاق طلاب العلم على المسلمين كل سنة مبلغاً مالياً قدره بمائة دينار، وذكر ابن عابدين في رد المختار: أن من مصارف بيت المال كفاية العلماء، وطلاب العلم المتفرغين للعلم الشرعي.

 وقد أفردت الشريعة الإسلامية باباً للنفقة على التعليم كحق من حقوق الأطفال، وفرضت النفقة على الطفل أثناء التعليم، بما يتضمن استمراره في التحصيل بدون معوقات كحق من حقوقه.

**والنفقة من الشريعة الإسلامية قسمان:** (الغنيمي، 2021، صفحة 134)

1. نفقة تجب للإنسان على نفسه إذا قدر عليها، وعليه أن يقدمها على نفقة غيره، لقوله صلي الله عليه وسلم: ابدأ بنفسك ومن تعول (البخاري، 1422هـ، صفحة رقم 1427)، أي بمن تجب عليك نفقته.
2. ونفقة تجب على الإنسان لغيره، وأسباب وجوبها ثلاثة: الزوجية والقرابة الخاصة، والملك.

 وقد اعتبر العلماء طلب العلم من الأسباب التي تشغل عن الكسب والتي توجب النفقة على وليه إن استطاع النفقة على طالب العلم الذي لا مال له، وإن لم يكن للولي مال ولا قدرة على الكسب والانفاق نظرت الدولة في الأقارب وإلا تكفلت الدولة به، فإن الدولة ولي من لا ولي له.

1. **مجانية التعليم وفق الرؤية الإسلامية:**

 إلزام الدولة يتحمل نفقات التعليم عن الأغنياء والفقراء؛ ظلم للدولة والفقراء؛ لأن ذلك يثقل كاهل الدولة ويفرغ خزائنها عن الإنفاق على مهامها الأمنية والإدارية والتنظيمية وغيرها، التي هي واجبات الدولة شرعاً وعرفاً وقوام النهوض الحضاري لأي أمة؛ حيث يعود خيرها للجميع لاسيما الطبقات العليا.

 وقد ثبت أن الدولة في الإسلام ليست مطالبة بتحمل نفقات التعليم عن الجميع، وإن جاز لها ذلك إذا كانت خزينة الدولة تسمح بذلك، أما في ظل التداعيات الاقتصادية الطاحنة والاقبال المتزايد على التعليم مع ارتفاع تكلفته، فإن الإصرار على إلزام الدولة بمجانية التعليم هو من قبيل قول القائل: "ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل"، والمحصلة في الإصرار من قبل جماعات الضغط والمصالح على مجانية التعليم للجميع وعجز صانعي القرار عن الوفاء يؤدي إلى تفاقم مشكلات التعليم بما يؤثر قطعا على مخرجاته، بحيث أصبح التعليم مكان لنشر الأمراض الأخلاقية والسطحية العلمية، كالمستشفى التي انتقلت إليها العدو فصارت مكان لانتشاره بدلاً من علاجه.

 فكيف يكون تعليم وتربية مع عدم كفاية في النفقات؟! وقد جعلها الشرع واجبة على طالبها إذا كان قادرا ، وفي البديل عن الأب إذا كان عاجزاً أو غير موجود؛ لان الإسلام ينظر إلي التربية على أنها مهمة رسالية مقدسة وليست عملاً استثمارياً أو خيرياً فقط، وهي من أهم ما ينفق عليه؛ لأنها السبيل للنهوض الحضاري وتحقيق مهمة الإنسان في إعمار الأرض وإصلاحها، لذلك جعلها النبي فكاك لأسري بدر، وأحكام النفقة في الشرع تلزم الطلاب أو أوليائهم أو أقربائهم إن كانوا موسرين يتحمل نفقات التعليم، أما إذا لم يتوافر للطالب من يتكفل عنه فالدولة وليه تتحمل عنه قضاء وديانة، أما أن يتساوى الغني والفقير في خزينة الدولة فهو أمر مستهجن لا يقبله العقل ولا يصب في مصلحة الغني ولا الفقير (الغنيمي، 2021، صفحة 56).

 وإذا تكفلت الدولة بمجانية التعليم في ظل هذه التحديات، فهذا يعني حدوث أمرين كلاهما مر؛ أحدهما فرض مزيد من الضرائب المرهقة للدافعين عسرا، والآخر أن تقصر الدولة في جودة التعليم من أجل استيعاب الكم الهائل من المقبلين على حساب الجودة، فتخسر الدولة ورعاياها شعار مجانية التعليم والتعليم ذاته، كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهر أبقي.

1. **التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في ضوء الرؤية الإسلامية.**

 **ويمكن تلخيص رؤية الإسلام في هذا الصدد:** بأن التعليم حق للجميع ومسئولية الجميع، كل قدر استطاعته في إطار الحد الأدنى من ذلك والدولة تتحمل الباقي كما تتحمل عن المعسر.

 ومن هنا يبدو الاختلاف بين الرؤية الإسلامية في تمويل التعليم وبين الرؤية الحديثة سواء التي تنفرد فيها الدولة بالتمويل أو المستفيد أو الاثنين معاً، حيث تتحمل الدولة فقط عن المعسر، وهذه الرؤية بلا شك تناسب الجميع سواء الدول المتقدمة أو النامية أو حتى الفقيرة.

 وقد اتضح للباحث أن جميع الجهود في هذا الميدان تهدف إلى إيجاد بدائل تساعد الدولة في التمويل ولم يتطرق أحد إلى البحث في معالجة القضية من أساسها، من يتحمل النفقات؟ أهو الطالب؟ أم الدولة؟

وهنا تبدو قيمة الرؤية الإسلامية التي تثير الهمم وتبعث الحماس وتشحذ النفوس للتفوق في التعليم من أجل استفادة الأغنياء من التعليم الذي أنفقوا من أجل تحصيله وكذلك أبناء الفقراء من أجل الترقي الاجتماعي، فما زال المال والعلم يتنافسان إلى يوم القيامة أيهما يرفع صاحبه.

ولا شك أن المجانية هي أهم عوامل الهدر في المخصصات المالية للتعليم، فرغم أن الله قد كفل للأرض أقواتها وقدر أرزاق أهلها إلا أنه أمر بالسعي لتحصيل ذلك، للحفاظ عليه وعدم إهداره وهذا من تمام أمانة التكليف المنوطة بالإنسان، ففي تركيب الانسان ميل للتراخي والكسل والضجر، فالإنسان يهمل ويكره ما يتوافر له، وهذا ما دفع بنو إسرائيل لأن يطلبوا من ربهم أن يستبدل لهم الذي هو أدني بالذي هو أعلى، فيستبدل لهم المن والسلوي الذي يأتيهم من السماء، بالبصل والقثاء الذي يخرج من الأرض؛ لذلك تدفع المجانية الطلاب إلى الإهمال وضعف الدافع نحو التعليم، وعلى نقيض ذلك في التعليم المدفوع تجدهم أحرص الناس على التحصيل والاستفادة منه والمحافظة على موارد المدرسة.

وفي إطار الرقابة وما قد يترتب عليها من تستر ورشاوي ستقل إن لم تنعدم في ظل هذه الرؤية الإسلامية، ستتنامى الرقابة الذاتية؛ لأن الطلاب أنفسهم ومن ورائهم أوليائهم سينصبون أنفسهم مراقبين وحراس لأموالهم، فلا يحرص على المال إلا صاحبه، ولن يتنازل الطالب الواعي وولي أمره عن معايير الجودة في جميع عمليات النظام التعليمي.

 وأهم ما يميز الرؤية الإسلامية أنها تري التعليم رسالة كونية لا تقدر بمال ولا جاه؛ وهذا ما كان يجعل العلماء يتفانون في التعليم غير منتظرين جزاء عليه ولا شكورا من أحد، وكذا الطلاب كانوا يطرحون الدنيا بطيباتها ومتعها في تحصيل العلم غير مبالين بالأهل والمال، وكذا الأغنياء كانوا يسارعون ويتنافسون على كفاية طلبة العلم ودعم العلماء وتخصيص النفقات على التعليم ومؤسساته، وقد ذلك إلى ثراء الحياة العلمية آنذاك التي قادتهم إلى النهضة الإسلامية في مختلف المجالات، ولم تتراجع النهضة الإسلامية إلا بعد تغيرت تلك النظرة وقدر العلم بالمال.

فقد أقام علماء بلاد ما وراء النهر مأتما للعلم بعد أن علموا أن نظام الملك قد بني أول مدرسة وصرف رواتب للمعلمين، فحزنوا على سقوط حرمة العلم، ولما سئلوا عن ذلك قالوا: كان العلم يطلب ابتغاء وجه الله ويقبل عليه الأفاضل تعلما وتعليما، أما بعد وقد صار التعليم بمال فسيقبل عليه الأراذل والسفلة ابتغاء المال. (العصامي، 1998م) والكاتب هنا لا يعارض تقاضي المعلم راتبا يضمن له حياة كريمة مطلقا بل ندعوا لذلك، لكن مع ذلك لابد من انتقاء من يتصدون لهذه الرسالة الجليلة وتوعيتهم بفضلها، فقد ترتب على إهمال هذا الجانب العديد من المشكلات الأخلاقية.

 أما النظرة الحديثة التي تري في التعليم استثمار أو استهلاك لتحقيق فائدة سواء أكانت للفرد أو للمجتمع، فقد جعلت الفائدة هي ثمنه، وترتب عليها الكثير من الطوام التي ربما أدت إلى دمار الأرض بالتعليم بدلاً من إعمارها وإصلاحها من الفساد، فضلاً الفساد الأخلاقي التي ترتب على هذه النظرة مثل شيوع الغش والدروس الخصوصية وعدم القناعة بالرواتب والمكافاءات والالحاح المتزايد على ذلك، وهذا بدوره قد أدي إلي ضياع هيبة العلم ووقار المعلم وأدب الطالب واحترام ولي الامر، فالعائد الادبي للمعلم الرسالة أغلى وأقني من العائد المادي للمعلم المهنة.

فلم ينفي الله عن الإنسان قابليته للإفساد في الأرض وسفك الدماء عليها عندما توقعت الملائكة منه ذلك، إنما رد الله عليهم بقابليته للتعلم وكأن التعليم هو الأداة التي تضمن عدم انحراف الإنسان وتهديه السبيل لإعمار الأرض وإصلاحها.

 وهذا بدوره يفرض على الدولة تنمية الوعي برسالة التعليم ودورها الكوني في المناهج الدراسية والدعوية والإعلامية وفي مناهج إعداد المعلمين، وتوفير حياة كريمة للمعلمين بما يحقق لهم الكفاية وعدم الاضطرار للعمل بعد مواعيد العمل في مدارسهم لكفاية أنفسهم وأهليهم متطلبات الحياة الاسرية.

# **خامسا: بدائل مقترحة في تمويل التعليم في إطار الرؤية الإسلامية.**

لا شك أن تمويل التعليم من القضايا التي تتسم بالتعقيد، نظراً لتعدد مصادر التمويل وكذلك تنوع مخرجاته، ومن ثم فإنه يمكن حصر الأطر التي تحكم عملية التمويل في إطارين:

1. إطار الجودة. 2- إطار الكفاءة والعدالة.

يقترح الباحث في هذه السطور بعض البدائل التي تدعم الدولة في تمويل التعليم؛ حيث يمكن الاستفادة منها في دعم النظام الحالي أو في التدرج في إلغاء مجانية التعليم وفق ما تقدم من محاور حيث يصعب إلغاء المجانية دفعة واحدة، فهذه البدائل تعين متخذي القرار وتيسر لهم مبتغاهم وهي كالاتي:

1. **تعظيم الاستفادة من التمويل الحكومي:**

على الرغم من التزايد في حجم التمويل الذي يقدم إلى مؤسسات التعليم من جهات غير حكومية في كثير من دول العالم في السنوات العشر الماضية، إلا أن التمويل الحكومي لا يزال يمثل المصدر الرئيس لتمويل تلك المؤسسات؛ حيث إنه حتى التي تعتمد فيها على مواردها الخاصة تتلقى أيضاً دعماً حكومياً مثل جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. (حجي، 2002م)

ومن هنا تبدوا أهمية التركيز على التمويل الحكومي وإصلاحه بتقليل الهدر وترشيده، ويمكن إجمال هذه الإصلاحات فيما يلي. (الشربيني، اتجاهات حديثة في تمويل التعليم، 2007م)

1. إصلاحات متعلقة بالإنفاق (تخفيف النفقات وزيادة الكفاءة)، وذلك من خلال التخصيص الأمثل للموارد وتحديد لأولوية النسبية، وإخضاع الاستثمار في التعليم لحساب التكلفة والعائد.
2. إصلاحات متعلقة بالتشغيل والمكافآت، من خلال التغيير في المهارات وفي الخصائص وفي عدد العاملين بما يؤدي في النهاية الي تغيير الرسالة أو المنتج.
3. إصلاحات متعلقة بالإدارة وتوزيع السلطة، من خلال تبني نموذج إداري يعمل على تقليل الهدر وترشيد النفقات.

والواقع أن كثيراً من الاتجاهات الحديثة سالفة الذكر والتي تتعلق بإصلاح التمويل الحكومي تتفق مع ما جاء بتقرير لجنة التمويل والاقتصاديات المنبثقة عن المؤتمر القومي للتعليم العالي في مصر في عام 2000؛ حيث ركز هذا التقرير على ضرورة حسن استخدام الموارد من خلال المساءلة ومواءمة الموارد مع التكاليف والتوجه نحو السوق والتركيز على زيادة الجودة والكفاءة وكذلك الاهتمام بالتقويم والمتابعة. (والاقتصاديات، 2000م)

1. **تمويل التعليم من خلال مصادر غير تقليدية:**

في ظل زيادة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم مع ارتفاع تكلفته عن ذي قبل، فلاشك أنه من الصعب إن لم يكن مستحيل أن تفي دولة مهما كانت ثرواتها بكل ما يلزم التعليم من تمويل؛ لذا فإنه من الضروري البحث عن مصادر أخري لتمويل التعليم، وفيما يلي بعض البدائل:

1. **تفعيل مساهمة القطاع الخاص(الخصخصة):**

هذا الاتجاه تبنته الدول الرأسمالية؛ حيث بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل إلى بريطانيا وفرنسا وبقية دول أوروبا. وهو "يمثل مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية. (على س.، 1996م)

وهذا البديل لا يتعارض مع روح الدستور المصري الذي نص في مادته رقم (20) على أن "التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة" ومن ثم فإن هذا البديل لا يطعن على دستوريته.

وإذا كانت العدالة أحد أهم الأطر التي يجب أن يتم مراعاتها في تمويل التعليم، فإن هذا البديل يحقق العدالة، حيث حول جزء كبير من عبء تكاليف التعليم من دافعي الضرائب الي الطالب وباختباره، كما يحقق الكفاءة المتمثلة في المنافسة التي يخلقها التعليم الخاص مع التعليم الحكومي.

1. **الرسوم:**

رغم أن هذا البديل -الذي يقتضي فرض رسوم في التعليم- قد يبدوا منه تعارضاً مع مجانية التعليم التي يكفلها الدستور المصري، إلا أنها تتفق مع قيم العدالة والتعاون، إذا تم تطبيقها في إطار العدالة، فلا يقبل شرع ولا عقل بأن تمول الدولة الغني والفقير على حد سواء لا سيما مع وجود صعوبات في التمويل.

وعليه فإنه ينبغي أن تزيد الرسوم أو نقل على حسب مستوي الطالب الاقتصادي، فلا يتساوى الغني بالفقير، كما ينبغي أن تسمح الدولة أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدني أو الأثرياء بدفع الرسوم عن الفقراء أو من يرغبون.

وإذا فرضت الرسوم بهذا الأسلوب الإسلامي فإنه لا تعارض مع الدستور كما تتجنب نقد الاتجاه -الذي يدعم مجانية التعليم- والذي يري أنها تمثل الطريق الأساسي للحراك الاجتماعي وأنه سبيل الي حرمان الفقراء من التعليم.

وقد أدركت الكثير من المجتمعات أن التعليم المجاني يبتعد عن مسألة المساواة، بل من المرجح أنه يدل على عدم المساواة، وتفسير ذلك أن أبناء الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الغنية يكونون على الأرجح – القادرين على الالتحاق بهذا النوع من التعليم مقارنة بأبناء الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الفقيرة. (براي، 2000م)

فضلاً عن مساهمة هذا المصدر في تمويل التعليم، فإنه يؤدي الي زيادة الوعي بتكاليف التعليم ومن ثم تحسين الأداء، ودفع الطلاب الي بذل الجهد والحرص على التفوق.

1. **الأوقاف:**

بدأ الوقف في الدول الإسلامية منذ زمن طويل وقام بدوره الحضاري؛ حيث قد جميع أنواع الخدمات التعليمية من إنشاء مؤسسات تعليمية ومكتبات ومساكن للطلاب والخدمات الصحية، كما نشأت كثير من المؤسسات الجامعية العربية العريقة اعتماداً على المال الخاص الذي كان يقدم في شكل أوقاف، ومن بين هذه المؤسسات المدارس التي الحقت بالأزهر الشريف والأوراق التي بنيت به للطلاب القادمين من دول أخري، وكذا ما حدث أيضاً في جامعة القرويين في فاس وجامعة الزيتونة في تونس وجامعة النظامية في بغداد". (النقيب، 1981م)

وقد نجحت تجربة أمريكا وسنغافورة في هذا الشأن، مما حدا بكثير من الدول أن تحذوا حذوهما، ولكن لابد من توفير مقومات لنجاح هذه التجربة الجديدة على العالم القديمة بالنسبة للحضارة الإسلامية.

ومن هنا ينبغي على الدولة أن تقوم بتشجيع الجهود الفردية والجماعية، وإنشاء مؤسسة لهذا الغرض مهمتها إحياء الوقف الإسلامي، تنطلق من روح الشريعة الإسلامية، لأن أهم مقومات نجاح هذا البديل هو نشر ثقافة التبرع التي تدعمها الشريعة الإسلامية.

1. تبني فكرة المدرسة المنتجة والمستثمرة:

يقوم هذا البديل فكرة الاستفادة من موارد المدرسة المادية والمعنوية مع الاستمرار في تقديم الخدمات التعليمية، بما يمكن المدرسة من تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج وصولاً الي وحدة متكاملة يتم من خلالها ربط التربية والتعليم بالعمل والإنتاج.

كما يمكن للمدرسة أن تستفيد من خبرات أعضائها في عمل ندوات تثقيفية لأبناء المجتمع وعقد دورات علمية، وكذلك معارض الكتب ونحو ذلك.

ومن ثم فإنه يلزم توعية المسئولين عن التعليم في مصر بمفهوم المؤسسة المنتجة وأسسها ودورها في مواجهة مشكلات التعليم وتطويره، وإصدار التشريعات الازمة لتبني هذه الصيغة. (الشربيني، اتجاهات حديثة في تمويل التعليم، 2007، صفحة 121)

1. **تقليل كلفة التعليم من خلال إعادة النظر في بنية المؤسسات التعليمية وإعادة هيكلتها.**

يقصد بإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية إعادة النظر في تركيب هذه المؤسسات بما يساعد علي إعادة النظر في أعداد أعضاء هيئة التدريس والاقسام بهدف زيادة فعالية التكاليف وتقليل كافة صور الهدر بما يؤدي الي توفير موارد إضافية وغالباً ما يتطلب ذلك تعديل في التشريعات القائمة كل تصبح هناك إمكانية لدراسة وفوارات الحجم (Economics) والمجال وذلك بالدمج أو الفصل أو الإلغاء أو الانشاء أو إعادة تحديد مجالات التخصص أو إعادة ترتيب التوزيع الجغرافي وتحديد الحجم الأمثل للمؤسسة الذي يؤدي بدورة الي تحقيق درجة عالية من الكفاءة في الأداء والتناسب بين التكلفة والعائد. (والاقتصاديات، 2000م، صفحة 104)

وهذا الاتجاه يستوجب استدعاء الثقافة الإدارية الإسلامية ونظام الحسبة الذي انتهجته الإدارة الإسلامية إبان الخلافة الراشدة، كما يستوجب بث النصوص الشرعية التي توقظ الضمير الإنساني والنفس اللوامة، وإعلاء ثقافة الحلال والحرام بدلاً من الثقافة البرجماتية التي طغت على مجتمعنا فأفسدته.

لقد ازدهرت الحياة العلمية إبان الحضارة الإسلامية على أمرين، أحدهما: العلم ذاته حيث حبهم للعلم النابع من تشجيع النصوص الشرعية على تحصيله والإقبال عليه، أما الآخر فهو التطوع في إنفاقه والنابع من تقديرهم لفضل العلم وطلباً للأجر من الله في سبيله.

أما اليوم ومع شيوع الثقافة النفعية من العلم، فحدث ولا حرج عما نجم عن ذلك من مشكلات تعاني منها الأوساط العلمية، والسبيل قبل كل شيء هو العودة لثقافتنا الإسلامية التي كانت تحكم الأوساط العلمية والاستفادة منها بما يتناسب مع مجتمعنا.

ولا أقول بالتطوع المحض في التعليم، لكن يجب عدم ربط قيمة المعلم بما يأخذه من راتب، فالترف أصل كل شر ومصدر كل بليه، وهذا لا يبرر تخلي الدولة والمؤسسات المعنية عن دورها في دعم العلم وأهله وتوفير متطلباته بما يضمن تطوره وازدهاره.

# **سادسا: الخلاصة والتوصيات.**

1. **الخلاصة:**

 وقد توصلت الدراسة إلى أن التداعيات الاقتصادية بجانب زيادة الطلب على التعليم وارتفاع تكلفته قد شكلت عقبات كئودة أمام وفاء الدول - متقدميها وناميها - بمجانية التعليم، وأن الرؤية الإسلامية في التمويل تستطيع التوفيق بين فلسفة التعليم للجميع والتعليم مسئولية الجميع كل حسب ما وسعته طاقته، وأنها تراعي جميع الأطر كالعدالة وتكافؤ الفرص والاستيعاب وترشيد الاستهلاك، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الجهود المجتمعية الخيرية في التمويل، واستغلال إمكانيات المؤسسات التعليمية في أنشطة أخرى تدعم التمويل.

1. **التوصيات:**

 انتهت الدراسة إلى أهمية إعادة صياغة قوانين التعليم بحيث يتكفل كل طالب عن نفسه إن كان له مال أو يلتزم وليه عنه، في إطار ما تسعه إمكاناته، وأن تتكفل الدولة بمن لا ولي له، وكذلك بإتاحة الفرصة للتمويل الخيري التي لا تستطيع الحكومات الاستغناء عنه.

المحتويات

[مستخلص دراسة بعنوان: ‌أ](#_Toc83311554)

[Study summary entitled: ‌ب](#_Toc83311558)

[**أولا: الإطار العام للدراسة.** - 1 -](#_Toc83311559)

[**‌أ-المقدمة:.** - 1 -](#_Toc83311560)

[**‌ب-قضية الدراسة:** - 2 -](#_Toc83311561)

[**‌ج-أهداف الدراسة:** - 3 -](#_Toc83311562)

[**‌د-أهمية الدراسة:** - 3 -](#_Toc83311563)

[**‌ه-منهج الدراسة:** - 4 -](#_Toc83311564)

[**‌و-مصطلحات الدراسة:** - 4 -](#_Toc83311565)

[**ثانيا: أزمة تمويل التعليم ومبررات التصور المقترح.** - 5 -](#_Toc83311566)

[**‌أ-تزايد الطلب على التعليم:** - 6 -](#_Toc83311567)

[**‌ب-الركود الاقتصادي:** - 6 -](#_Toc83311568)

[**‌ج-ارتفاع تكلفة التعليم:** - 6 -](#_Toc83311569)

[**‌د-أزمة الثقة:** - 6 -](#_Toc83311570)

[**ثالثا: الرؤية الإسلامية والأطر التي تحكم تمويل التعليم الحديث.** - 7 -](#_Toc83311571)

[**رابعا: الإسلام وتمويل التعليم والتصور المقترح في ضوء الرؤية الإسلامية.** - 9 -](#_Toc83311572)

[**‌أ- حكم التعليم في الإسلام:** - 10 -](#_Toc83311573)

[**‌ب- الدولة والتعليم:** - 11 -](#_Toc83311574)

[**‌ج- إلزامية التعليم:** - 12 -](#_Toc83311575)

[**‌د- الإنفاق على التعليم:** - 13 -](#_Toc83311576)

[**‌ه- مجانية التعليم وفق الرؤية الإسلامية:** - 15 -](#_Toc83311577)

[**‌و- التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في ضوء الرؤية الإسلامية.** - 15 -](#_Toc83311578)

[**خامسا: بدائل مقترحة في تمويل التعليم في إطار الرؤية الإسلامية.** - 17 -](#_Toc83311579)

[**‌أ-تعظيم الاستفادة من التمويل الحكومي:** - 18 -](#_Toc83311580)

[**‌ب-تمويل التعليم من خلال مصادر غير تقليدية:** - 18 -](#_Toc83311581)

[**‌ج-تقليل كلفة التعليم من خلال إعادة النظر في بنية المؤسسات التعليمية وإعادة هيكلتها.** - 20 -](#_Toc83311582)

[**سادسا: الخلاصة والتوصيات.** - 21 -](#_Toc83311583)

[**أ‌- الخلاصة:** - 21 -](#_Toc83311584)

[**ب‌- التوصيات:** - 21 -](#_Toc83311585)

[المراجع - 23 -](#_Toc83311586)

.

# المراجع

أحمد إسماعيل حجي. (2002م). *اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي.* القاهرة: دار الفكر العربي.

البخاري. (1422هـ). *صحيح البخاري.* (محمد زهير، المترجمون) دار طوق النجاة.

الهلال الشربيني. (يناير, 2007). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم. *مجلة بحوث التربية النوعية*(العدد 9)، صفحة 109.

الهلال الشربيني. (2007م). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم. *مجلة بحوث التربية النوعية، ع 9، 2007، صــ111.*، صفحة 111.

جاد الحق على جاد الحق. (2014). بيان للناس. *2*، صفحة 254.

جان كلود إيشر و شوفاليه وتيسري. (1991م). إعادة النظر في تمويل التعليم بعد الإلزامي. (2)، صفحة 311.

حامد عمار. (1996). *دراسات في التربية والثقافة في التوظيف الاجتماعي للتعليم.* القاهرة: الدار العربية للكتاب.

حسن شحاتة. (2007م). *مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي.* القاهرة: الدار المصرية للكتاب.

سعيد إسماعيل على. (أكتوبر, 1996م). التعليم والخصخصة. *، كتاب الأهرام الاقتصادي*.

سعيد اسماعيل على. (بلا تاريخ). *رؤية إسلامية لقضايا تربوية* (المجلد دار الفكر العربي). القاهرة. تاريخ الاسترداد 1993

سعيد إسماعيل علي. (1993م). *رؤية إسلامية لقضايا تربوية.* القاهرة: دار الفكر العربي.

سعيد إسماعيل علي. (2009م). *مستقبل تعليم الأمة العربية.* القاهرة: دار الفكر العربي.

صالح بن يحي الزهراني. (إبريل, 2013م). مصفوفة البحث العلمي في التربية الإسلامية. *مجلة كلية التربية بجامعة بنها*، صفحة 35.

عادل هندي. (1986م). دور التمويل في تنمية وتطوير القطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية. *دراسات الخليج والجزيرة العربية*.

عبد الرحمن النقيب. (1981م). *بحوث في التربية الإسلامية.* القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد الغني عبود. (2007). التجربة الإسلامية في تمويل تعليم الكبار. *اقتصاديات تعليم الكبار.* *المؤتمر السنوي الخامس*، صفحة 132. القاهرة: جامعة عين شمس.

عبد الملك العصامي. (1998م). *سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي.* (عادل عبد الموجود، و محمد معوض، المحررون) بيروت: دار الكتب العلمية.

كيث ليون. (1986). تمويل التعليم في زمن الركود الإقتصادي. *مركز مطبوعات اليونسكو*(16)، صفحة 2.

لجنة التمويل والاقتصاديات. (2000م). *تقارير اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي.* القاهرة: المؤتمر القومي للتعليم العالي.

مارك براي. (سبتمبر, 2000م). تمويل التعليم العالي والاتجاهات والاختبارات . *مستقبليات*(30)، صفحة 44.

محمد بن أبي بكر الرازي. (1995م). *مختار الصحاح.* (محمود خاطر، المحرر) بيروت: مكتبة لبنان.

محمد حميد. (2000م). *التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال.* القاهرة: دار النهضة العربية.

محمد سلامة الغنيمي. (2021). رسالة ماجستير. *الأبعاد التربوية للاحكام الفقهية المتعلقة بالاطفال*.

وهبه الزحيلي. (بلا تاريخ). موسوعة الفقه الإسلامي. صفحة 8/757.